

بيان " من أجل جزائر علمانية وديمقراطية وجمهورية"

من قبيل مجموعة الموقعين (*)

شكلت الحركة المدنية في 22 فبراير 2019 نقطة تحول في تاريخ بلادنا، بفضل هذه التعبئة التاريخية تمت استعادة كرامتنا الجماعية. كلمتنا تحررت مرة أخرى. عدنا إلى الحركة. أصبحنا من جديد نحلم ونأمل بأيام أفضل لأطفالنا، وقد عجلت هذه الديناميكية الشعبية الجديدة بسقوط الرئيس بوتفليقة وحاشيته المباشرة. على الرغم من هذا التسارع في التاريخ، لا يزال يتعين تحقيق الأساس.

إن الأزمة التي يعيشها بلدنا غير مسبوقه، لأن الإنسداد الراهن لا يعود لأسباب ظرفية بل هو نتيجة للمشاكل الهيكلية، لأن استبدال فريق بآخر لا يضمن ظهور أفق مثمر. فقد تبدو السلطة الحالية وكأنها تجديد للمشهد، لكنها مجرد بقايا من الماضي. فالدولة كما نشأت في أعقاب حركة التحرر الوطني قد استنفدت كل إمكانياتها ووصلت إلى حدودها. لذا فإنه من اللازم إعادة تعريف أساس عقد اجتماعي جديد. هذا هو التحدي الرئيسي الذي يجب مواجهته. أي دولة نريد لأي مجتمع؟

بالتأكيد، منذ 22 فبراير 2019، تم اتخاذ خطوات كبيرة.

صار الأمل في التغيير على شفاه الجميع و توطدت وحدثنا الوطنية في جميع أنحاء البلاد، و ظهرت الرغبة في الانفصال الجذري عن المنظومة القائمة ورفض العنف. وقد اكتسب الشعار الأمازيغي شرعية وطنية، و هو الأمر الذي وَحَدَّ أمتنا في تعددتها الثقافية واللغوية. و في تآزر استثنائي، جمعت الحركة المدنية بين عدة أجيال و ضمت في صفوفها كل من النساء والشباب، و اجتاحت التعبئة الشتات، في أوروبا والأمريكتين، مما أعطى الحركة بعدًا دوليًا.

إذا أعطت الحركة انطباعًا اليوم بأنها تراوح مكانها، فهذا بسبب عائق كبير. من البديهي أن الجائحة التي تمر بالعالم اليوم تبطئ بشكل مؤقت مسار الحركة لكن المشكلة تكمن في مكان آخر، فالإسلام السياسي لم يتخل عن مشروعه في أسلمة الدولة والمجتمع، و إنما غير فقط من استراتيجيته، و في مواجهة طموحات التيار الإسلامي الخفية، انقسم الديمقراطيون، فبعضهم يريد التقليل من أهمية ذلك وأخذوا زمام المبادرة لخلق الظروف لمشاركتهم في الانتقال. ومع ذلك، فإن مجرد وجود هذه الجماعات الإسلامية، يمثل تهديدًا دائمًا لاستقرار ورفاهية أمتنا، بحيث أنهم لم يطلبوا أبدًا العفو عن الجرائم التي ارتكبوها خلال العقود الماضية، ذلك أنهم يعتبرون عنفهم مشروعًا بمجرد أنهم اتخذوا له غطاء ديني.

في ظل هذه الظروف، يتطلب تصور انتقال ديمقراطي وسلمي بالضرورة على قطيعة مزدوجة:

قطيعة مع النظام الربيعي وانفصال عن الإسلام السياسي.

نحن، المواطنون العلمانيون، المناضلون من أجل القطيعة المزدوجة، نشارك في هذا البيان سبعة مقترحات لهيئة الظروف لانتقال سلمي وديمقراطي. و ندعو إخواننا المواطنين إلى التعبئة لصالح جزائر علمانية ديمقراطية جمهورية.

1. ننادي بالطابع العلماني للدولة: الفصل بين المجالين السياسي والديني

نحن، المواطنون العلمانيون، المناضلون من أجل القطيعة المزدوجة، نعيد التأكيد بقوة على تمسكنا بالعلمانية: المبدأ الإنساني للفصل بين المادي والروحي، حيث تنتمي السياسة والدين إلى مجالين مختلفين، كل منهما يستجيب لضرورات مختلفة. إن الفصل بينهم والاعتراف باستقلاليتهم هو أمر أساسي للحدائق التي تسمح بتحرير الفرد، وظهور المواطنة والاعتراف بالسيادة الشعبية. يجب تحديد الطابع العلماني للدولة الجزائرية بوضوح في الدستور. وعليه فإن القانون الذي نص على أن "الإسلام دين الدولة" يجب إلغاؤه من الدستور. وتجدر الإشارة إلى أن العلمانية ليست حربًا على الأديان، بل هي مبدأ إنساني يضمن الاحترام المطلق للإنسان، ويؤكد مساواة الجميع أمام القانون، ويضمن للجميع حرية اختيار الأفكار أو المعتقدات أو المعتقدات، إن الأديان في الدولة العلمانية هي مسألة فردية خاصة. إن الأحزاب السياسية التي تأسست على هذا المبدأ الديني محكوم عليها بالزوال.

2. إلغاء قانون الأسرة وضمان استقلال القضاء

نحن، المواطنون العلمانيون، المناضلون من أجل القطيعة المزدوجة، نطالب بإلغاء قانون الأسرة وإقرار قوانين المساواة بين النساء والرجال. حيث أن القانون الحالي كان قد صدر عام 1984، في محاباة للإسلاميين و مخالفة صريحة للدستور الذي يدعو إلى المساواة، بين الرجل والمرأة.

يجب على الجزائر، التي صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام 1996، أن تلتزم بشكل كامل بهذه المعاهدة الدولية وأن ترفع جميع تحفظاتها. لأنه في دولة علمانية وديمقراطية، المصدر الوحيد للتشريع هو القانون الوضعي وليس الشرائع الدينية، والفصل بين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) هو أمر مقدس كما هو حال احترام استقلال القضاء.

3. ضمان أسبقية السياسي على العسكري

نحن المواطنون العلمانيون ، المناضلون من أجل القطيعة المزدوجة ، في استمرارية لروح مؤتمر الصومام ، نؤكد على مبدأ أسبقية السياسي على العسكري. لا يجدر بالجيش أن يمارس السياسة ولا أن يتدخل في إدارة شؤون الدولة. حيث أن الجيش الوطني الجزائري لا يمكنه خدمة مجموعة معينة ، لأن مهمته الأساسية هي حماية البلاد ، وضمان وحدتها ، والحفاظ على الطابع الجمهوري للدولة.

4. تحرير الفرد من خلال التعليم والثقافة

نحن ، المواطنون العلمانيون ، المناضلون من أجل القطيعة المزدوجة ، نقدر العقل والتفكير النقدي والعلم وكذلك الثقافة. و نؤمن بأن المدرسة هي أساس المستقبل. لهذا السبب يجب على الجزائر أن تعمل من أجل مدرسة قادرة على إنتاج المعرفة والعقلانية ، مدرسة تحريرية قادرة على خلق بوتقة تنصهر فيها مكونات الوطن ، مدرسة ترفض الوصاية السلطوية والتلقين العقائدي و ذلك من خلال تنمية التفكير النقدي. كما يجب أن تأخذ في الحسبان طابع التعددية التي تعود إلى آلاف السنين للهوية الجزائرية. يجب إعادة التفكير في التاريخ على أساس علمي لتمكينه من لعب دوره بالكامل في النقاش الديمقراطي. كما أن مكانة اللغات الشعبية تستحق إعادة نظر كاملة للنهوض بها.

إنه في عالم يزداد تعقيداً ، فإن أفضل ضمان للنجاح هو جودة التعليم ودمج الثقافة في التعلم. إن المدرسة الجزائرية في الوقت الراهن مدمرة. حيث أن كل محاولات الإصلاح قد فشلت ، وذلك بسبب الإستغلال الوقح من قبل الإسلاميين المحافظين. يجب ألا يظل أطفالنا رهائن في هذه الصراعات العقيمة. يجب على كل من المدرسة والجامعة إعداد أفراد قادرين على رفع تحديات الحاضر والمستقبل.

5. احترام حرية التعبير وحرية الصحافة وعالمية حقوق الإنسان

نحن ، المواطنون العلمانيون ، المناضلون من أجل القطيعة المزدوجة ، مقتنعون بأن حرية التعبير عن الأفكار ضرورية مثل حرية الصحافة وحرية تكوين الجمعيات. هذه الحريات المكتسبة بثمن غال من خلال كفاح شعبنا منذ الاستقلال يجب حمايتها وتعزيزها. لكن ، اليوم ، يخيم تهديد رهيب على النشاط المنخرطين في الحركات المدنية و عديد الصحفيين مسجونين لمجرد ممارسة مهنتهم. نطالب بالإفراج الفوري عن الصحفيين وجميع سجناء الرأي.

6. خلق الاقتصاد الانتاجي من خلال كسر دوائر الرعب ومحاربة الفساد وترسيخ الخدمة العامة

لقد أدى الاستخدام شبه الحصري لعائدات النفط للاستهلاك إلى انحلال البلاد ورهن مستقبلها. وقد أدى هذا ، إلى جانب آثار الإرهاب الإسلامي ، إلى دفع العديد من الخريجين للهجرة إلى المنفى ودفع الشباب إلى "الحرق". نحن ، المواطنون العلمانيون ، المناضلون من أجل القطيعة المزدوجة ، نعتبر أنه من الضروري إعادة بناء الاقتصاد على أساس جديد جذرياً لجعله رافعة حقيقية لتنمية البلاد من خلال إنتاج الثروة المادية ، للحد من طاعون البطالة والعمل من أجل العدالة الاجتماعية. إن نظاماً مرتكزاً على هذه الطريقة الانتحارية من خلال الإعتماد على ريع النفط، لا يمكنه إطلاق الطاقات اللازمة لضمان تنمية البلاد.

7. ترسيخ مكانة الجزائر في العالم

إن السياق الدولي الذي تعمل فيه الجزائر ضار.

لقد أضعفت الهجمات العسكرية التي شنتها الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية ضد سوريا والعراق وتلك الموجهة ضد ليبيا بشكل خطير أسس الدول القومية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يضاف إلى ذلك الخصومات والتدخل من تركيا والسعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة وإيران. إضافة إلى ذلك ، فإن المناورات التركية في البحر المتوسط ، وعدم الاستقرار السياسي في تونس ، وانهيار الدولة الليبية ، والأزمة في مالي ، تجعل من الصعب إدارة حدود بلادنا ، خاصة أنها لا تزال هدفاً مميّزاً للإرهاب.. في مواجهة مثل هذا الوضع الجيوسياسي ، نحن ، المواطنون العلمانيون ، المناضلون من أجل القطيعة المزدوجة ، ننادي بالسيادة السياسية والاقتصادية لبلادنا ونحث شعبنا على أن يظل يقظاً ومتحركاً لإحباط أي محاولة للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للبلاد. وأي هدف للاستيلاء على ترابها الوطني أو تقطيعه.

الموقعون الأوائل

كامل بن الشيخ ، شاعر وروائي ومؤرخ

جميلة بن حبيب ، باحثة وكاتبة سياسية

فريد ر. شيخي ، محاضر ومدرب

عالم اجتماع ؛ Marieme Hélie-Lucas ؛

محمد قاسمي كاتب و مسرحي

الأزهري لابتر ، كاتب وشاعر

ليلي ليسبيت ، معلمة
بوعلام سنسال ، كاتب
عيد اللطيف تاج الدين ، مدرس
حميد زناز كاتب مقالات.
علي قابدي ، دكتور في الفلسفة ،
رياح رياح ، أستاذ الرياضيات.
ناشطة لاليا دوكوس